٢٤٢ عام ١٩٦٧ القرار الذي يتضمن المفاوضات والصلح والاعتراف ، وعززت ضرب مبادىء الامة العربية بموافقتها على قرار ٣٣٨ الذي يؤكد على ضرورة تنفيذ قرار ٢٤٢ وهو تأكيدا جديدا على ضرب مبادىء الامة العربية التي اعلن عنها ملوك ورؤساء الامة في مؤتمرهم الشهير بالخرطوم عام ١٩٦٧ ٠ لذلك من الخطأ القول أن التضامن الرسمي العربي الذي سبق مبادرة السادات هو تضامن نضالي بقدر ما كان تضامن غير نضالي وتنكرا لمبادىء الامة العربية في رفض المفاوضات والصلح والاعتراف ٠ انه تضامن رسمي اعلن وفي اكثر من مناسبة مباركته وتأييده لجهود التسوية السياسية في اطار مؤتمر جنيف وبحضور جميع اطراف التسوية ٠ ومن الخطأ ايضا تكبير حجم الهوة بين نظام السادات ومعارضي خطوته فشرطهم الاساسي لعودة التضامن العربي هو تراجع السادات عن خطوته فهل المطلوب تراجع السادات عن خطوته المنفردة ليصبح التضامن العربي نضاليا ومحافظا على اهداف امتنا العربية النضالية في رفض الصلح والتفاوض والاعتراف ام اننا سنبقى امام موقف عربي رسمي يدعو للتسوية ويستعد للمشاركة بها وعلى اساس القرار الذي يضمن التفاوض والصلح والاعتراف اي قرار ٢٤٢ وهل هناك اية قرارات باستثناء هذا القرار او القرار الذي يؤكده اي ٣٣٨ ، تطالب بها الانظمة العربية ٠ ونخلص للقول ان مبادىء الامة العربية من مسألة الصراع العربي ـ الصهيوني وهي مبادىء صحيحة قد تخلت عنها الانظمة العربية التي وافقت على القرارات الصادرة عن مجلس الامن ٠ ان التضامن العربي السابق لخطوة السادات ومنذ هزيمة الخامس من حزيران لم يكن في اي يوم تضامنا نضاليا يجسد مبادىء الامة العربية في رفض المفاوضات او الصلح او الاعتراف بالكيان الصهيوني ٠

كما يهمنا ان نؤكد اتفاقنا مع اخواننا في فتح ان هذه المبادىء الثلاثة اي رفض المفاوضات والصلح والاعتراف هي المبادىء الاساسية والصحيحة لقيام تضامن نضالي عربي رسمي وشعبي وهو ما يجب ان نؤكده ونتبناه كثورة وندعو كافة القوى العربية الشعبية والانظمة الوطنية لتبنيه انها عودة الى ينابيع الثورة الحقيقية والى اساسها الصحيح والسليم في فهم الكيان الصهيوني وكيفية التعاطي معه ٠ ان تثبيت اخواننا في فتح لهذه المبادىء واعتبارها مبادىء الامة يفرض عليهم تثبيت رفض القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تتناقض مع هذه المبادىء جملة وتفصيلا كما يفرض عليهم رفض كافة المؤتمرات التي تقزم على اساس قرارات تتناقض مع هذه المبادىء ايضا كمؤتمر جنيف أو اي مؤتمر يعقد على اساس هذه القرارات التي تتناقض كليا مع مبادىء الامة العربية والمثبتة في الميثاق الوطني الفلسطيني والتي تقول لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف ، كما يفرض عليهم عدم اضاعة الوقت والجهد بالمراهنة على أوهام عودة التضامن العربي على أساس مبادىء امتنا العربية لان بعض الانظمة العربية الرافضة لمبادرة السادات نفسها لا تؤافق اخواننا في فتح على هذه المبادىء بل تدين الصلح المنفرد من قبل السادات ٠ وتدعو للتوجه الجماعي الى مائدة المفاوضات مع العدو ٠

ان التضامن الشعبي العربي هو الوحيد القادر على تبني هذه المبادىء والنضال من اجلها اما الانظمة العربية وبغالبيتها المطلقة فقد ضربت هذه المبادىء وارتدت عليها دون رجعة ٠ ومنذ هزيمة عام ١٩٦٧ ٠ هذه هي الحقيقة التي اثبتتها مسيرة الاحداث دون شك والتعلق بأوهام التضامن العربي الرسمي وعودته على اساس مبادىء الامة العربية في رفض التفاوض والصلح والاعتراف هو نوع من الوهم وضرب من الخيال ورثاء لامجاد ماضي خلت بسقوط ظاهرة النهوض البرجوازي الرسمي العربي تحت وطأة هزيمة الخامس من حزيران ٠

ثانيا : الخروج من المأزق

في الصفحة الثانية وفي الفقرة الاولى تتحدث المذكرة عن تصورها العام للخروج من المأزق الحالية عبر تعزيز الوحدة الوطنية وتضعيد العمل العسكري « وتمسكنا جميعا بنمط سياسي سليم » وفي ادراتنا للنضال وبكافة الاشكال ، وفي « علاقاتنا العربية والدولية »

وفي هذا المجال نسجل الملاحظات التالية :

أ ـ نوافق الاخوة في فتح « ان تمسكنا جميعا بنمط سياسي سليم » هو العامل الاول والاساسي لتعزيز وحدتنا الوطنية مما سيعكس نفسه ايجابا على اشكال نضالنا المتعددة كثورة فلسطينية وعلى رأسها الكفاح المسلح يبقى ان نحدد وبشكل واضح هذا « الخط السياسي السليم » الذي نعتبر صياغته علة العلل والجرح الحقيقي في جسم الثورة وفشل توحيدها فاين هو الخط السياسي السليم ؟! هل هو الخط الذي يتنكر لمبادىء « الامة العربية » ويغر بها هو الاخر عبر ضلوعه او استعداده للضلوع في مؤامرة التسوية واستعداده للمشاركة في نشاطات التسوية القائمة الان وعلى ضوء ميزان القوى الراهن والذي يشهد اختلالا كبيرا لمصلحة العدو الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي !! اما ان الخط السياسي السليم المخلص لمبادىء امتنا في رفض الصلح والاعتراف والتفاوض والمنسجم مع ميثاقنا الوطني الفلسطيني ؟! لقد آن الأوان آن تحدد الثورة وبوضوح خطا سياسيا سليما وواضحا بشكل الارضية الصالحة ، لجمع شتات الثورة وتعزيز وحدتها ٠ ونحن لسنا امام مئة خط سياسي مطروح في الساحة الفلسطينية نحن امام خطين يمكن بلورة عنوانيهما ببساطة شديدة ٠ الخط الاول المستجيب لعقلية التسوية والمستعد للتعاطي معها واصبحت تنظيراته واضحة ومخاطره اكثر وضوحا لانه يثبت الوجود الصهيوني عبر التفاوض المباشر او غير المباشر وعبر الاعتراف المعلن او الضمني ٠ انه الخط السياسي الذي سعى ولا يزال لربط منظمة التحرير الفلسطينية بعجلة التسوية وجهودها ونشاطاتها ويرفع شعارات ضرورة الحضور الفلسطيني والمشاركة الفلسطينية في هذه النشاطات ٠ والخط السياسي الاخر الرافض لهذه التسوية بكل اشكالها المطروحة في هذه المرحلة والملتزم بالمبادىء الوطنية الفلسطينية والميثاق ومبادىء الامة العربية في رفض التفاوض والصلح والاعتراف بالكيان الصهيوني والرافض لكل القرارات التي تضرب هذه المبادىء ، والذي يرفض المشاركة بكل المؤتمرات الدولية والمحلية التي تعقد على اساس قرارات تضرب هذه المبادىء بما في ذلك مؤتمر جنيف ، اجل لا بد من تمرير الخط السياسي السليم والاختيار سهل وصعب في آن معا انه سهل للقوى التي رفضت ومنذ البداية هذه المؤامرة وصعب للقوى التي راهنت على اوهام وتنظيرات التسوية الوطنية وربطت نفسها وبشكل ذيلي في الجهود المطروحة للتسوية عبر علاقاتها مع الانظمة التسوية ومراهناتها التي خمدت بفعل الاحداث وزخمها ٠ فأي خط ستختار قيادة المنظمة هل ستختار خط التسوية لتصبح جزءا من هذا الواقع الرسمي العربي المتنكر لمبادىء الامة العربية من مسألة الصراع العربي الصهيوني ، ام ستختار الخط الرافض لهذا الواقع وتتمرد على الارادة الرسمية مع ما يعنيه هذا التمرد من تحمل للتبعات التي ستلعبها المؤامرات على الثورة بهدف تصفيتها او احتوائها ٠

ان مبادىء وثيقة طرابلس الفلسطينية ونصوصها الواضحة والتي لا تقل اجتهادا في التفسير تعتبر الارضية الصالحة والخط السياسي السليم الذي يجب ان نختاره جميعا لانه الخط السياسي الوحيد الذي يستجيب لمبادىء امتنا العربية ٠ ويضمن استمرار ثورتنا حتى تحقيق اهدافها الكبرى في تحطيم الكيان الصهيوني وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على انقاضه وفوق تراب كل فلسطين ٠

ان تأكيد المذكرة على علاقاتنا العربية والدولية واعتبارها احد عوامل قوتنا للخروج من مأزقنا يكتسب اهميته من خلال الخروج من الاطار العام والعنوان العام لهذه العلاقات وتحديدها بشكل ادق واكثر تفصيلية وتسمية الامور بتسمياتها الحقيقية ٠

فليس كل الانظمة العربية صديقة للثورة وانما هنالك الكثير منها يعتبر من الد اعداء ثورتنا ٠ وهذا ما اكدته الاحداث والتطورات عبر المسيرة الطويلة والشاقة فهنالك الانظمة الرجعية التي تآمرت ولا تزال على شعبنا وثورتنا وارتكبت بحقه ابشع المجازر كالنظام الرجعي الاردني والنظام الرجعي اللبناني والانظمة الاخرى ٠ وهناك الانظمة البرجوازية المستسلمة وعلى رأسها النظام المصري الذي ارتد وتنكر لكل مبادىء الثورة والامة واسفر عن وجهه الخياني البشع واعلن عن خيانته ومارسها عبر زيارة الرئيس السادات للكنيست الصهيوني ، وهناك الرجعية السعودية التي تشكل رأس الافعى الرجعي العربي الذي يتآمر على نضال شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية ٠ ان هذه الانظمة التي اصبحت ادوات طيعة في اطار المخطط الامبريالي الصهيوني لا يمكن ان تدعم الثورة وتساعدها على الخروج من مأزقها الراهن بل ان الاحداث اثبتت انها تتآمر عليها كل يوم ولكن هناك بعض الانظمة العربية التي تتميز نسبيا عن هؤلاء المتآمرين وهناك القوى

الوطنية والتقدمية العربية ، ونحن بلا شك مع تعزيز علاقات الثورة مع الانظمة والقوى الوطنية والتقدمية العربية ومع فضح وتعرية الدور التآمري للانظمة الرجعية والمستسلمة ٠ ولا تكفي الهوية العربية لتحديد موقف الثورة الفلسطينية ايجابيا من الانظمة العربية ٠ ان موقفنا من اي نظام يتحدد في ضوء موقفه من مبادىء امتنا في رفض الصلح والاعتراف والتفاوض وموقفه من الهجمة الشرسة الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تتعرض لها منطقتنا٠ اما حلفاء الامبريالية اصدقاء الكيان الصهيوني المعادين لطموحات ونضالات امتنا العربية فموقفهم في صف اعداء الثورة ٠

كذلك فان تعبير العلاقات الدولية هو تعبير مائع وفضفاض اذ لا بد من تحديد هذه القوى الدولية التي سنعزز علاقاتنا بها ، فهل هي قوى الثورة العالمية ام اعداء الثورات في العالم !؟ نحن مع تعزيز وتوطيد علاقة الثورة مع قوى الثورة العالمية ممثلة بالبلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والقوى الثورية والديمقراطية في البلدان الرأسمالية ٠ اما القوى الامبريالية والتي تقف الى جانب الحركة الصهيونية فلنا منها موقف اخر ويجب ان يكون للثورة موقف واضح ومحدد لاصدقائها الدوليين آما الانجرار وراء دعوات انظمة التسوية واوهامها في تحييد الامبريالية الامريكية فهو نوع من الخيال وضرب من الوهم ٠ لان خارطة الصراع العالمية اصبحت واضحة ومعروفة لدى كل الثوريين فالامبريالية الامريكية هي عدوة الشعوب رقم واحد ولا يجوز ان ننسج اية علاقة أو اتصالات معها ٠

ثالثا : الرفض والقبول واليمين واليسار

في الصفحة الثانية ايضا تتحدث المذكرة عن التهم التي ترمى جزافا فتقول :

« ومن هنا نفهم اهمية وقف التهم التى ترمي جزافا ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الثورة الفلسطينية والتي يقصد منها ضرب منظمة التحرير الفلسطينية وتقسيم صفوف ابناء الثورة تحت ذرائع مثل الرفض والقبول واليمين واليسار والرجعية والتقدمية ٠٠٠ وان المخاطر التي تتعرض لها الثورة والقضية ٠٠٠ لا تسمح لاحد من ابناء الشعب الفلسطيني بترف تعاطي « الفاظ وتهم وممارسة الانقسامات والانشقاقات الداخلية » بل تفرض على الجميع ان يسيروا قدما على طريق تعزيز وحدتهم الوطنية تحت راية م ٠ ت ٠ ف في كافة المجالات اعلاميا وسياسيا وعسكريا وماليا واجتماعيا وبشريا » ٠

وفي هذا المجال نسجل الملاحظات التالية :

أ ـ يجب ان يفرق الاخوان في فتح وبوضوح بين الاتهامات وبين الخط السياسي الذي اكدوا على « اهميته وضرورة سلامته » نحن ضد التهم والتشهير ولكن المسألة الدائر حولها الخلاف في الساحة الفلسطينية الان ليست مسألة تهم ، بمقدار ما هي مسألة خلاف سياسي حول خطين سياسيين سبق واسلفنا عنوانيهما ، خط التسوية والخط الرافض للتسوية والترجمات العملية لكل منهما على امتداد الاعوام الاربع الماضية التي تلت حرب تشرين ٠ فالرفض والقبول واليمين واليسار والرجعية والتقدمية ليست تهما بل هي تعبيرات سياسية عن واقع قائم على مختلف المستويات ٠ وهي تعبيرات رمزية لخطوط سياسية وايديولوجية لها مضامينها وتوجهاتها وترجماتها العملية ٠ ولذلك فأن معرفة الواقع والاقرار به تشكل نصف المعالجة ٠ ان قضايا الثورة لا تحتمل هذا التبسيط للامور ، فالتعابير السياسية تعابير واقعية وليست مجرد تهم ٠ نعم هناك خط سياسي رافض وطني تقدمي في الساحة الفلسطينية وهناك خط سياسي قابل بالتسوية ويميني ويلتقي مع توجه الانظمة العربية المستسلم والانظمة الرجعية القابلة بالتسوية وتسندها وتدعمها وتؤثر فيها : ان الوقفة النقدية السليمة للتجربة الماضية وتبني الخط السياسي السليم الرافض والتقدمي من قبل كل اطراف منظمة التحرير الفلسطينية وترجمته الامينة والدقيقة عمليا هو الذي سيوفر المناخ المناسب لمسيرة ثورية افضل قادرا على الصمود ٠ اما العبارات العامة والمثالية ، والقائلة الكل تقدميون ووطنيون وثوريون في ظل الوقع القائم فهو نوعا من تبسيط الخلافات السياسية والايديولوجية الحقيقية في الساحة ٠ ومحاولة لخلط الاوراق واغفال للحقيقة لا يساعد على وحدة الثورة وتقدمها ٠

ب ـ آن المسألة ليست ترف في تعاطي الالفاظ وتوزيع التهم كما ان احدا لا يرغب في تكريس الانقسامات والانشقاقات ٠ ولقد حرصنا ولا نزال على الوحدة الوطنية المستندة للبرنامج السياسي السليم وعملنا ومنذ الايام الاولى التي اعقبت حرب تشرين على توضيح مخاطر التسوية واكدنا ولا نزال على ان انسياق بعض اطراف منظمة التحرير ورآئها سيلحق افدح الخسائر بالثورة والقضية ويعكس نفسه سلبا على كل النشاطات المخلصة والهادفة والتواقة لبناء الوحدة الوطنية على اساس سليم وصلب ٠ والفرصة ما تزال مفتوحة امام كل المخلصين لهذا الشعار وبعد توقيع وثيقة طرابلس الفلسطينية ومن مختلف فصائل الثورة على تصحيح مسار الثورة ومعالجة الانحرافات التي دخلت وعلقت بخط قيادة منظمة التحرير على امتداد الاعوام الاربعة الماضية ٠ ان الجماهير الفلسطينية والعربية وبالاستناد لمبادىء شعبنا وثورتنا وامتنا قادرة على التميز الواضح بين التهم وبين الانحراف السياسي ونحن نقول هل تصريحات بعض مندوبي منظمة التحرير وفي اكثر من مكان والتي تجاهر باستعداد المنظمة للاعتراف باسرائيل والتنازل عن الجزء الاساسي من ارض فلسطين مقابل انسحاب اسرائيل من جزء اخر مجرد تهم ام انها حقيقة ونشهد امثلتها يوميا ؟! وهل قيام بعض قيادي المنظمة بالاتصالات مع مندوبين صهاينة وفي اكثر من عاصمة اوروبية هي مجرد تهم وقيام قسم اخر بالاتصال بالامبريالية وعن طريق اكثر من عاصمة عربية رجعية هي تهم ايضا ؟؟ وهل يتصرف هؤلاء ويصرحون على مسؤولياتهم الشخصية ام تأتي هذه التصريحات تتويجا للنهج السياسي المنحرف الذي سارت عليه قيادة المنظمة ؟! وهل هذه التصريحات والاتصالات المشبوهة تجسيد لمبادىء الامة العربية في رفض التفاوض والصلح والاعتراف ام ارتدادا عليها ؟! وهل اسقاط عبارة « لا تفاوض » من برنامج المجلس الاخير تخدم مبادىء الثورة والامة ٠ ام تمهد الطريق امام انحرافات اكبر في المستقبل ؟! وهل اتخاذ قرار بحضور كافة المؤتمرات الدولية من منظمة التحرير وفي نفس دورة المجلس الوطني الاخيرة بما في ذلك ضمنا مؤتمر جنيف وعلى اساس قرار ٢٤٢ تهما ايضا ام انحراف على المبادىء الاساسية !؟ كثيرة هي الشواهد والامثلة الحسية التي حملتها تجربة الاعوام الاربعة الماضية والتي تقدم البرهان الاكبر على انحراف قيادة المنظمة وخروجها عن مسار الخط الثوري السليم ٠ المسألة ايها الاخوة في « فتح » ليست مسألة مجرد تهم ، ولو كان الامر كذلك لهانت المسألة وسهل علاجها ٠ المسألة اعرق من ذلك وادق واخطر من هذا التفسير البسيط للخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية ٠

رابعا : الشرعية ٠٠٠ وبوادر ظهور النزعة الفاشية

في الصفحة الثالثة وفي الفقرة الاولى :

تتحدث المذكرة عن وجود المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وتعتبر المنظمة العقبة الرئيسية في وجه مخططات الاستسلام الامر الذي يجعل الطعن في هذه الشرعية ومحاولة شق المنظمة « او اظهار قيادتها بمظهر من لا يمثل على الشعب الفلسطيني » او بمظهر من لا يستطيع اتخاذ القرار الفلسطيني وتنفيذه « محاولات مشبوهة » ٠٠٠ وان المنظمة « لن تسمح لمثل هذه المؤامرات ان تمر هذه المره عبر هذا الطريق الضيق والممر الضيق » ٠

ونسجل هنا ملاحظاتنا التالية :

أ ـ ان تمثيل قيادة المنظمة الحالية او اية قيادة مستقبلية لكل ابناء الشعب الفلسطيني تمد قوته وشرعيته من خلال التزام اية قيادة بمبادىء ثورتنا وامتنا ومدى اخلاصها ووفائها وحرصها على ان تكون معبرة عن اماني شعبنا الفلسطيني وطموحاته في تحرير كامل تراب وطننا المغتصب دون تفاوض او صلح او اعتراف مع العدو ، وأن هذا الممثل وهذه الشرعية للقيادة الحالية تهتز وتضعف من خلال الانحراف عن مبادىء هذا الشعب وان من يتحمل مسؤولية هذا الاختلاط في صورة تمثيل قيادة المنظمة الحالية لابناء الشعب الفلسطيني كله ليس « التهم والمؤامرات » وانما وبالدرجة الاولى الانحرافات السياسية عن المبادىء التي تعهدت منظمة التحرير بالاخلاص والوفاء لها ٠ فالثقة بالقيادة ومنح الشرعية لها ووحدانية تمثيلها لا تفرض فرضا بل تعزز عن طريق النضال الدائب والمسير على طريق تحقيق اهداف شعبنا في استعادة كامل ارضه وبناء دولته الديمقراطية على كامل ترابه ٠ ان قيادة المنظمة يجب ان تبحث عن السبب الحقيقي والذي يكمن في ممارساتها